

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الاتحاد العام الإيطالي للعمل، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفق الفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

050612 050612 12-30715 (A)



البيان

يواجه العالم حالة طوارئ في إيجاد فرص للعمل. فبعد انقضاء ثلاث سنوات على الأزمة، ازدادت البطالة في العالم لتسجل ٢٠٠ مليون شخص تقريباً. وتفيد تقديرات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية بضرورة إيجاد ٢١ مليون فرصة عمل كل عام للعودة إلى معدلات العمالة السابقة للأزمة بحلول عام ٢٠١٥. ففي بلدان أفريقيا وآسيا لوحدها، من الضروري إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل كل شهر للاستجابة للشباب الآتين إلى سوق العمل. بيد أنه مع انزلاق أوروبا إلى الكساد، ومعاناة بلدان أخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من انخفاض معدلات النمو وتباطؤ النمو في الاقتصادات الناشئة، بات من المحتمل أن تسجل معدلات البطالة مزيداً من الارتفاع.

وعقب اندلاع الأزمة في عام ٢٠٠٨، أثبتت الحكومات فعاليتها باتخاذها إجراءات منسقة لتحقيق استقرار الطلب العالمي والموافقة على مقترحات النظام المالي. ولكن الزخم تلاشى مع انتقال حكومات كثيرة إلى التقشف. ومع أن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تحدد في العديد من البيانات السياسية مدى الحاجة إلى إيجاد حل لأزمة فرص العمل من خلال معالجة نوعية فرص العمل وكميتها معاً، فإن حقوق العمل تتعرض للهجوم على الصعيدين المحلي والدولي. وهذه السياسات هي سياسات غير سديدة تدمر ثقة العمال وتوسع فجوة التفاوت في الدخل، ويُسلم بأنها أحد العوامل الرئيسية للأزمة.

وتعاني البلدان النامية من نقص هائل في فرص العمل اللائق لأن هذه الفرص لا يولدها النمو الاقتصادي. ويؤدي كل من تكاليف المعيشة الباهظة وأثر الأزمة الغذائية العالمية إلى نشوء حالات من الفقر المتوطن.

وتحد تدابير التقشف في الوقت ذاته من الاستثمارات العامة ومن فرص العمل في القطاع العام والأجور والاستهلاك والأسواق الداخلية. ويضع التخفيض المعاصر للقروض المصرفية البلدان المعنية في دائرة مغلقة دون أية توقعات إيجابية لإيجاد فرص للعمل.

ومع ارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، أصبح تنامي بطالة الشباب يهدد إمكانية النمو على المدى البعيد ويزيد من احتمال الانهيار الاجتماعي وزعزعة الاستقرار السياسي. وبات يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية أن تزيد التعاون الاقتصادي وأن تعزز الطلب عبر إيلاء الأولوية للاستثمارات للحيلولة دون تكرار الكساد واستعادة النمو وارتفاع معدل البطالة. ويتطلب ذلك تحولاً في سياسة الاقتصاد الكلي من التقشف إلى تحقيق نمو عاجل للعمالة وإعادة تركيز السياسات على مؤسسات سوق العمل (بما في ذلك

التفاوض الجماعي)، مما يوسع نطاق الحماية الاجتماعية ويشجع على إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي الواسع.

ويتعين على الحكومات والمنظمات الدولية أن تشجع: الاستثمارات في إيجاد فرص العمل، والهياكل الأساسية و”الاستثمار المراعي للبيئة“ لإعطاء دفعة للانتعاش؛ وإعادة توجيه السياسات الهيكلية والمتعلقة بسوق العمل لإيجاد فرص العمل اللائق من خلال الحوار الاجتماعي؛ وتقديم الدعم لمؤسسات سوق العمل والتفاوض الجماعي للحد من التفاوت في الدخل، مع إيلاء اهتمام خاص للفجوة القائمة بين الجنسين وللأجور ذاتها ولحقوق العمال المهاجرين؛ واتخاذ تدابير لوقف العمل غير المستقر وغير المنتظم؛ والقيام باستثمارات في التعليم والمهارات؛ ووضع جدول أعمال لـ”الوظائف المراعية للبيئة“؛ والأخذ بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية؛ والإعمال الفعال للحقوق الاجتماعية وحقوق العمل؛ وإدخال ضريبة عالمية للمعاملات المالية، وذلك من أجل الحد من التوقعات المالية وتمويل إيجاد فرص للعمل والأمن الاجتماعي معاً.